



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الحقوق

الآليات الدولية لحماية النساء من العنف

هبا مهدي يونس الصوفي

رسالة ماجستير
في
قانون حقوق الانسان

بإشراف الدكتور
رقيب محمد جاسم الحماوي
استاذ القانون الدولي العام المساعد

٢٠٢٠م

١٤٤٢هـ

المستخلص

يُعدُّ العنف ضد المرأة واحداً من المشاكل التي تعاني منها المرأة في مختلف المجتمعات حيثُ ترافق هذه الظاهرة المرأة في جميع مراحل حياتها مُنذُ الولادة إلى حين البلوغ وبصور وأشكال متعددة كالضرب والإهانة والمُعاملة التفضيلية بينها وبين الذكر والإجبار على الزواج ووَأد البنات والإجهاض التمييزي وجَرماتها من حقوق عديدة كحقها في التعليم وحقها في العمل أو في حق الاستقلال الاقتصادي فضلاً عما تتعرض له من اعتداءات جنسية . وتتعدد الجهات التي تُمارس العنف ضد المرأة إذ قد يُمارس عليها من قبل عائلتها بأسم العادات والتقاليد أو من قبل المجتمع سواءً في الشارع أو في أماكن العمل أو المؤسسات التعليمية أو يكون من قبل الدولة عن طريق أجهزةتها أو عن طريق قوانين الدولة التمييزية السلبية التي تفرق بينها وبين الرجل، أو قد تتعرض له من قبل أطراف النزاع في حالات النزاعات المسلحة والذي يكون أشد وأكثر وطأةً عليها نظراً لما تتعرض له من عمليات الاغتصاب والاسترقاق والعنف الجنسي .

ولقد كانت مُعالجة المجتمع الدولي لمسألة العنف ضد المرأة في البداية سواءً في وقت السلم أم النزاعات المسلحة مُعالجة ضمنية عن طريق نصوص في الاتفاقيات المعنية بحقوق الانسان واتفاقيات جنيف تشير جميعها إلى حق الانسان في الحياة والمعاملة الإنسانية وحظر التعذيب، ثم حدث تطور في مجال الحماية الدولية من خلال وضع العديد من البروتوكولات والاتفاقيات والإعلانات التي اخذت تتناول موضوع العنف بشكل صريح كالبروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ والذي جاء بآشارة واضحة لحماية المرأة لواحد من صور العنف في النزاعات المسلحة الدولية عن طريق نصوص تدعو إلى منع الاغتصاب وبعض صور العنف الجنسي، وكذلك الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩ وماتلاه من صدور الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة في مطلع تسعينيات القرن الماضي وبالتحديد عام ١٩٩٣ وماتبعها من اتفاقيات على الصعيد الإقليمي.

ولم تتوقف الجهود الدولية عند هذا الحد بل امتدت من خلال تبني المجتمع الدولي للعديد من التوصيات والقرارات الدولية المهمة التي صدرت من أجهزة الأمم المتحدة في سبيل مواجهة العنف كتوصيات الجمعية العامة والمؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة وقرارات مجلس الامن المتعلقة بالأمن والسلام، فضلاً عن دور الأجهزة الرئيسية والفرعية الأخرى واللجان التعاهدية المُنبثقة من الاتفاقيات الدولية كلجنة مناهضة التمييز ضد المرأة.

إزاء تصاعد العنف ضد المرأة اخذت الجماعة الدولية تبحث عن آليات تكون لها القدرة على التصدي بشكل أوسع لإنتهاكات حقوق الانسان عن طريق ما تتخذهُ من قرارات مُلزمة في مواجهة الدول، وتمخضت هذه الجهود بإنشاء آليات قضائية غير جنائية كالمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان، ومنها ماهو ذات طابع عقابي كالمحاكم العسكرية، والمحاكم المؤقتة كمحكمة يوغسلافيا وراوندا التي عدت مواضيع العنف الجنسي من ابرز القضايا التي عالجتها ونظرت فيها، وكذلك المحاكم المُدولة كمحكمة سيراليون، ثم ماتلا هذه المحاكم من إنشاء آلية عقابية دائمة تمثلت في المحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨ والتي عالجت جرائم العنف ضد المرأة في نظامها الأساسي بإعتبارها جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب أو جرائم إبادة جماعية.

ABSTRACT

Violence against women is one of the problems that women suffer in various societies, as this phenomenon accompanies women in all stages of their lives, from birth to adulthood, with multiple images and forms such as beating, humiliation, preferential treatment between them and the male, forced marriage, infanticide, discriminatory abortion and denial of many rights. Such as her right to education, work, or economic independence, as well as her sexual assaults.

There are many bodies that practice violence against women, as it may be practiced by her family in the name of customs and traditions, or by society, whether in the street, workplaces, or educational institutions, or it may be by the state through its negative discriminatory systems or laws that differentiate it from men, it may be exposed to violence by the parties to the conflict in situations of armed conflict, which is more severe and burdensome due to the rape, enslavement and sexual violence they are subjected to.

The international efforts did not stop at this point, but extended through the international community's adoption of many important international recommendations and decisions issued by the United Nations bodies in order to confront violence, such as recommendations of the General Assembly and Security Council resolutions related to international peace and security, in addition to the role of other main and subsidiary bodies and committees. The treaty emanating from international conventions such as the Committee against Discrimination against Women, and in the face of the escalation of violence against women, the international community began looking for mechanisms that would have the ability to address human rights violations more broadly through the binding decisions they take in the face of states, and these efforts resulted in the establishment of judicial mechanisms, some of it has a civil character, such as the European Court of Human Rights, and some has a punitive nature, such as military courts, and temporary tribunals such as the former Yugoslavia and Rwanda, which was the issues of sexual violence among the most prominent cases they dealt with, and international special courts such as the Court of Sierra Leone, then these judicial mechanisms have completed by establishment of a permanent punitive mechanism, the International Criminal Court in 1998, which in its statute dealt with the violence against women as crimes against Humanity, war crimes, or genocide

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Mosul
College of Law



International Mechanisms to Protect Women from Violence

A Thesis Presented by

Hiba Mheide Younis

***In Partial Fulfillment for the Requirements of the
Degree of Master in human rights***

Supervised by

Dr. Rakeeb Mohamed Jasim AL – Hamawe

Assistant Professor Public International Law

2020 A.D

1442A.H